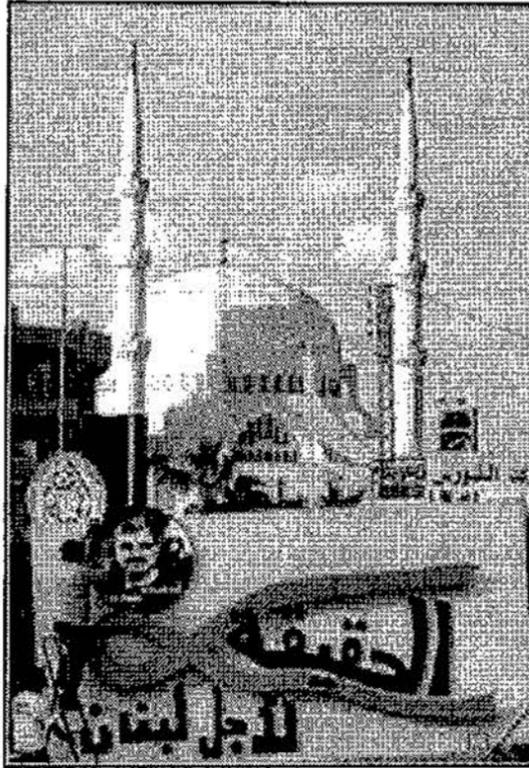


المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥

العدالة بعد الحقيقة.. مطلب اللبنانيين الآن  
تمديد مهمة ميليس يفتح الطريق أمام إنشاء محكمة دولية  
لنظر قضية اغتيال الحريري

رسالة بيروت: فتحي محمود



ظهرت الحقيقة ويريد اللبنانيون الآن  
العدالة لكن المسألة ليست بهذه البساطة  
فقد خاض اللبنانيون معارك ضارية  
استمرت 250 يوما للوصول الي الحقيقة  
ولولا المظاهرات المليونية في ساحة  
الشهداء وتكاتف معظم القوي السياسية  
اللبنانية في مواجهة النظام الأمني  
السوري اللبناني الذي كان مسيطرا علي  
البلاد وقت اغتيال رفيق الحريري  
والموقف الدولي الحازم لماتت الحقيقة  
مع موت الحريري كما ماتت من قبل مع  
كمال جنبلاط والمفتي حسن خالد وإيلي  
حبيقة.. وغيرهم.

والوصول الي العدالة بعد صدور تقرير دتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق  
الدولية سيحتاج ايضا الي معارك عديدة مع المتضررين من نتائج التحقيق  
لبنانيا واقليميا قد تبدأ من الاجتماع المرتقب لمجلس الأمن الدولي غدا  
الثلاثاء وتنتهي بمحكمة دولية خاصة لمحاكمة المتورطين في جريمة اغتيال  
رفيق الحريري.

وتشير مصادر لبنانية الي أن ميليس يعتبر أن التقرير لا يحتوي علي جميع  
العناصر الكاملة للبدء بالمحاكمة وأن جميع المعلومات المتوافرة لدي اللجنة  
لم تثبت في التقرير واعترف ميليس بذلك في المقطع 22 الذي نص علي: إن  
اللجنة غير قادرة في هذه المرحلة علي إعطاء جميع العناصر والوقائع التي  
بحوزتها والتي سوف تتشارك فيها مع السلطات اللبنانية.

وشددت المصادر علي ضرورة التنبيه أن التقرير ليس هو النهاية بل هو  
بمثابة خارطة طريق' للاستمرار في جمع الأدلة والشهادات من أجل  
التوصل الي صياغة قرار اتهام يحال الي المحكمة الدولية ووصفه خبير  
استراتيجي بأنه محطة ثانية بعد الأولى التي كانت تقرير رئيس لجنة  
الاستطلاع بيتر فيتزجيرالد.

ودعت المصادر الي ضرورة المزيد من التضامن بين جميع الأطياف لمواجهة التداعيات المحتملة والتجيش الذي يمكن أن يلجأ له البعض لنسف

الجهود الدولية في محاولة لتعطيل مهمة اللجنة التي تم التمديد لها لغاية 15 ديسمبر المقبل بذريعة أن التقرير استند الي مجموعة روايات خالية من أية قرائن وأي شهود وبعيد عن المهنية ويندرج في إطار الحملة الأمريكية علي سوريا وعلي التوجه العام للسياسة الأمريكية.

ونصحت المصادر بضرورة انتهاج الحكمة والتروي وعدم التسرع في إصدار الأحكام وكيل التهم لميليس. وضرورة الافساح في المجال أمام الأخير لاستكمال مهمته لكشف الجهة التي خططت لهذه الجريمة بعد أن برزت الخيوط التي يمكن أن توشر لمرتكبيها وإلقاء القبض علي الجناة ومحاكمتهم.

ان الانتقال من عنوان الحقيقة وقد باتت معطي قائما في التقرير الي عنوان العدالة أي معاقبة المجرمين مخططين ومنفذين ومشاركين يستدعي المطالبة بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المتورطين في جريمة العصر. وإذا كانت أسباب كثيرة تسوغ هذه المطالبة ومنها أن هذه الجريمة متعددة الجنسية ومنها ان القضاء اللبناني ما زال لا يملك القدرة علي إجراء هذه المحاكمة فان ثمة سببا رئيسيا ينطلق من وصف ميليس لهذه الجريمة وطريقة تنفيذها. فرييس المحققين الدوليين لم يكتف بوصفها بالإرهابية بل تحدث عن قدرات وإمكانات دولة وضعت بتصرف الجريمة الأمر الذي يجعل تسميتها الحقيقية إرهاب دولة ولا شك ان انطباق هذا التوصيف علي جريمة اغتيال الحريري يجعل الذهاب الي محكمة دولية هو الجواب الفعلي سواء بمرجعية ميثاق الأمم المتحدة أو بمرجعية القرار 1566 حول الإرهاب.

ويؤكد المراقبون ان ما ذكره التقرير بشأن تورط الجبهة الشعبية - القيادة العامة ودورها التنفيذي في مخطط اغتيال الحريري يعطي بمفعول رجعي المشروعية لموقف الحكومة اللبنانية من السلاح الفلسطيني خارج المخيمات حيث لم يعد ثمة مجال بعد التقرير للشك في أن ليس للسلاح خارج المخيمات أي وظيفة تتعلق بالقضية الفلسطينية إذ يكتشف انه جزء لا يتجزأ من التدخل السوري في لبنان ولذلك لا بد أن يشكل الكشف عن دور القيادة العامة مادة مكاشفة مع الفصائل الفلسطينية لاعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان علي أسس واضحة وصريحة.

لكن القضية الاساسية التي عادت الي الواجهة بعد صدور التقرير هي موقف الرئيس اميل لحود فالمتابعون للشأن اللبناني يرون ان وضع الرئيس اميل لحود في موقف مربك للغاية بمعزل عن موقفه الشخصي من الاستمرار في

الحكم حتي الدقيقة الاخيرة من الولاية فالرجل حليف رئيسي لدولة هي اليوم مشتبه في ضلوعها في اغتيال الحريري وهو استمد منها سلطة واقعية اتاحت له من خلال فريق عمله منح دورها في لبنان امتيازاً جعلها قادرة علي التحكم بادارة هذا البلد.

وايا تكن القرينة التي يتسلح بها رئيس الجمهورية لتأكيد تنصله من فريق عمله المشتبه بضلوعه في الاغتيال فهو جزء من خيار سياسي واستراتيجي اسقطه اغتيال الرئيس السابق للحكومة ثلاث مرات: الاولي عندما انسحب الجيش



بعض الفتيات يحملن عبارات الشكر لميليس

السوري من لبنان والثانية عندما اوقف فريق عمله المتمثل بقيادة الاجهزة الامنية للاشتباه بهم في التخطيط للاغتيال والثالثة عندما اضحت دمشق بدورها مشتبه بها.

المقربون من الرئيس لحدود يؤكدون ان لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد في هذه الجريمة وان من يتهمهم تقرير

ميليس مباشرة وصراحة هم الذي يتحملون وهدم عواقب فعلتهم وهو لا يعتبر نفسه مسئولاً لا سياسياً ولا معنوياً عن اعمال قد يكون ارتكبها اي مسئول امني او سياسي حتي وإن كان من فريق عمله او من القريبين منه.

ويضيف هؤلاء ان هناك من يري رأي الرئيس لحدود ويدعم استمرار بقائه في سدة الرئاسة حتي نهاية ولايته ومنهم 'حزب الله' حتي وان كان في دعمه هذا يهمله ان يكون له رأي في المرشحين المحتملين للرئاسة الاولي فلا يتم اختيار اي من هؤلاء المرشحين بمعزل عنه وقبل ان يحصل من المرشح الذي يقع عليه الاختيار التطمينات الكافية بالنسبة الي تنفيذ ما تبقي من القرار 1559 وان يصير الاتفاق معه مسبقاً علي طريقة تنفيذه لان الحزب غير مستعد لان يتخلي عن سلاحه قبل ان تزول مبررات حملته وتنتفي اسباب اللجوء للمقاومة. وما لم يحصل 'حزب الله' علي هذه الضمانات وعلي ما يطمننه بالنسبة الي سلاحه فانه سيظل متمسكاً ببقاء الرئيس لحدود في سدة الرئاسة حتي نهاية ولايته وسيعارض كل محاولة لانهاء هذه الولاية تحت اي ضغط داخلي او خارجي او تحت تأثير مضمون تقرير ميليس.

كما يعتمد الرئيس لحدود في استمرار بقائه على العماد ميشال عون الذي لا

يري مبررا لمطالبة لحدود بالاستقالة قبل نهاية ولايته ما لم يتم التوصل مسبقا الي اتفاق علي خلف له يحظي بتأييد شعبي قبل التأييد النيابي ويكون بكفاءته وخبرته علي مستوي المرحلة الدقيقة وما تنطوي عليه من تحديات.

ويشير نواب في كتلة" الاصلاح التغيير" الي ان العماد عون مرشح للرئاسة فاذا حظي بالتأييد النيابي المطلوب فان الرئيس لحدود مستعد عندئذ للتخلي له عن منصبه قبل نهاية ولايته وإلا فانه غير مستعد للتخلي عنه لأي مرشح آخر وهو يعتبر ان له حق" الفيتو" علي اي مرشح اذ لا يعقل حسب رأيه ان يستقيل قبل نهاية ولايته وان ينتخب من لا يرضي به خلفا له.

لذلك تري بعض الاوساط اللبنانية انه يمكن خلال الاتصالات والمساعي من المراجع المؤثرة التوصل الي اتفاق علي مرشح تزكية تتوافق عليه كل القوي الاساسية والفاعلة في البلاد ولا يشكل اختياره تحديا او استفزازا لاحد بحيث يتخلي الرئيس لحدود طوعا عن منصبه لخلف مقبول منه ويتخلي العماد عون من جهته عن الترشح للرئاسة لمصلحة المرشح المقبول منه ايضا تحقيقا للتركية وان اطمئنان" حزب الله" الي المرشح الذي يقع عليه الاختيار يجعله ينضم الي القوي المؤيدة لهذا المرشح.

اما القوي السياسية الاخرى الفاعلة مثل كتلة" تيار المستقبل" و" اللقاء الديموقراطي" فيهماما التخلص من الرئيس لحدود في اقرب وقت اكثر مما يههما من سيأتي خلفا له لان اي رئيس يظل في نظرها افضل من بقاء لحدود حتي نهاية ولايته خصوصا انها تستطيع من خلال تحالف الاكثرية التي تشكل نواته الصلبة ان يكون لها دورها الفاعل في تشكيل الحكومات وفي ان يكون لها الاكثرية الوزارية فيها لضمان حسن سير العمل بدون عوائق.

القضية الأخرى تتعلق بوضع" حزب الله" اعتي حلفاء سوريا وهو - حسب المحللين السياسيين اللبنانيين - في موقف مريبك ايضا حيال حقائق عكسها التقرير النهائي: اولها الاشتباه بالحليف الذي شكل باستمرار دعما رئيسيا لمقاومة الحزب اسرائيل وبعدا امنيا مهما ضمن حمايته واحتفاظه بسلاحه وثانيها ان ليس في وسعه ان يتخذ موقف الحياد من دمشق في ضوء ما نص عليه تقرير لجنة التحقيق الدولية اعتقادا منه ان ضرب سوريا سيمهد لضرب سلاحه هو في لبنان وتاليا تنفيذ ما تبقي من القرار 1559 بطريقة معكوسة ومن النافذة الشرقية وثالثها ان علي الحزب ان يكون جزءا من الاجماع الوطني اللبناني علي تأييد تقرير القاضي الالمانى الذي افضي الي ما نادي به اللبنانيون والحزب في طليعتهم وهو كشف المسئولين عن اغتيال الرئيس السابق للحكومة والانضمام الي الاجراءات التي من شأنها احقاق العدالة ومحاسبة سوريا علي دورها هذا.

وخلافا لسائر الفرقاء اللبنانيين الذين قاربوا ولا يزالون مهمة لجنة التحقيق الدولية علي انها تبحث عن 'الحقيقة' ادرج 'حزب الله' هذه المهمة في نطاق ابعده اذ ابدى تخوفه من تسييسها. والمقصود بذلك انهاء مقاومته وتجريده من سلاحه.

وبسبب ذلك يبدو من الصعب عليه ان يكون علي الحياد من مسألة الاشتباه بسوريا. لكن هذا الموقف وماتردد عن ان المقصود بمستر أكس - الذي ورده ذكره في التقرير وهو يهاجم الحريري في مكالمة هاتفية مع رستم غزالة مسئول المخابرات السورية السابق في لبنان - هو نبيه بري زعيم حركة أمل اعاد الي الازهان موقف الكتلة الشيعية الاساسية (أمل وحزب الله) عقب اغتيال الحريري والاصطفاف الشيعي في ساحة رياض الصلح بعيدا عن باقي القوي الطائفية والسياسية التي اصطفت في ساحة الشهداء الأمر الذي أدى وقتها الي احتقان واضح بين المسلمين السنة والشيعية واستوجب تحركا عاجلا للسيد حسن نصر الله مع القيادات الدينية للسنة للعمل علي ازالة هذا الاحتقان.

لكن ماحدث امام ضريح رفيق الحريري غداة اعلان تقرير ميليس من جانب شباب المسلمين السنة يوضح ان مناخ الاحتقان المذهبي بدأ يعود مرة أخرى من خلال هتافاتهم التي تقول: 'الله عثمان ابو بكر وعلي... دم السنة عم يغلي علي' فالموقف الشيعي سيكون له أهمية كبرى في الفترة الحساسة الحالية.

ان لبنان يقف الآن امام مفترق طرق تتداخل امامه عوامل كثيرة وستحدد الايام المقبلة مستقبل لبنان لفترة طويلة اما ان يسلك طريق العدالة وينجح في ذلك دون آثار سلبية علي الوضع السياسي والطائفي الداخلي الهش أو ان

يظل أسيرا للتجاذبات السياسية ويفقد البوصلة التي دفع رفيق الحريري حياته ثمنها لها.